الفصل الثانى

المشكلة الاقتصادية

١ - طبيعة المشكلة الاقتصادية :

تتميز طبيعة الإنسان منذ بدأ الخليقة بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها ومن الواضح أن هذه الرغبات الإنسانية متعددة وغير محدودة. فيمكننا أن نتصور عدداً لا نهائياً من الرغبات التى يمكن أن يستشعر الفرد بالميل لإشباعها [١].

ومن المشاهد فى الحياة العملية أن كثيراً من رغبات الإنسان متداخلة بمعنى أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى ، أى أن إشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإشباع رغبة أخرى ، مثال ذلك الرغبة فى اقتناء سيارة والرغبة فى شراء البنزين، أو الرغبة فى شرب الشاى والرغبة فى شراء السكر.

كما نشاهد أيضاً فى الحياة العملية أن رغبات الإنسان هى رغبات متجددة متنوعة بمعنى أنه كلما أشبع رغبة منها ثارت فى نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعاً أخرى من الإشباع وهكذا.

ويتحدد مدى إشباع هذه الرغبات الإنسانية عادة بمدى ما قد يوجد تحت تصرف الإنسان من موارد اقتصادية. فهى المحدد فى النهاية لعدد الرغبات التى يمكن له إشباعها.

والموارد الاقتصادية قد تتيسر بكميات محدودة أو غير محدودة ، بل قد يكون نفس المورد محدود الكمية فى ظروف معينة ، وغير محدود فى ظروف أخرى بالنسبة للحاجة إليه أو الرغبة فيه.

فإذا كانت الموارد الاقتصادية التى يمتلكها الإنسان متوفرة بكميات غير محدودة ، فلن تقوم هناك أية مشكلة على الإطلاق ، حيث يمكن عندئذ إشباع كافة رغباته دون أدنى صعوبة.

---

[١] Waugh, A.E. Principles of Economics. New York. 1947, p. 2

اما اذا كانت هذه الموارد نادرة بحيث لا تكفى الكميات الموجودة منها لاشباع جميع رغبات الانسان ، فهنا تظهر المشكلة ، ويصبح من الضرورة المفاضلة بين مختلف الرغبات ، وإشباع الأساسى منها ، وإهمال غير الأساسى [1].

وعليه يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تظهر حينما تكون وسائل اشباع الحاجات نادرة نسبياً.

وتظل المشكلة الاقتصادية باقية ما بقيت مشكلة الندرة فى وسائل إشباع الحاجات أو بمعنى آخر قلة الموارد الاقتصادية. ومشكلة الندرة تشاهدها عادة فى أى مجتمع من المجتمعات سواء ذلك الذى يتكون من فرد واحد (مجتمع روبنسون كروزوز) أو فى المجتمعات البدائية المتأخرة ، أو فى المجتمعات الأكثر تقدما ، إذ لا يوجد مجتمع بلغ ثرائه الحد الذى يكفى كل رغبات أفراده.

هذه هى طبيعة المشكلة الاقتصادية ، وهى تختلف عن طبيعة مشكلة أخرى تطلق عليها اسم " المشكلة التكنولوجية ". فنجد مثلاً أن إنتاج أكبر كمية من القطن من فدان من الأرض هى مشكلة " تكنولوجية " وليست اقتصادية. أما إنتاج أكبر قدر ممكن من القطن بأقل تكلفة ممكنة للقنطار من فدان من الأرض فهى تعتبر مشكلة اقتصادية.

فالمشكلة الاقتصادية. كما سبق أن رأينا تتطلب نوعا من الموازنة بين الاحتمالات المختلفة لاستخدام الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة ، فإذا لم يكن هناك مجال لهذه الموازنة ، واقتصر الأمر على مجرد الخبرة الفنية فإن المشكلة تصبح حينئذ مشكلة فنية.

٢ - خصائص المشكلة الاقتصادية :

أهم خصائص المشكلة الاقتصادية تتمثل فى :

أ - الندرة Scarcity

تعتبر الندرة أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية. فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أية مشكلة على الإطلاق [2].

---

[1] انظر مقدمة علم الاقتصاد للأستاذ وهيب مسيحة - صفحات د و ٦ طبعة ١٩٤٨ .

[2] Waugh Ibid p 7

والندرة التى يعنيها هى الندرة النسبية لا الندرة المطلقة. فقد يقال مثلا ان معدناً مثل اليورانيوم نادر ويقصد بذلك أنه لا توجد منه إلا كميات محدودة فى العالم. هذا المعنى للفظ الندرة هو المعنى الشائع فى لغة الاستعمال اليومى. أما فى لغة الاقتصاد فالندرة هى معنى نسبى يعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية ، وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعاً ما ، ولكنه يعتبر مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التى ينبغى إشباعها. أى أنه نادر بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد كما تنطبق على الجماعة. إذ تنشأ المشكلة بالنسبة للفرد عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة. خاصة وأن هذه الرغبات كما سبق أن ذكرنا متعددة ومتنوعة. وحتى عندما تتزايد قدرة هذا الفرد على إشباع هذه الرغبات جميعاً فإنه تثور فى نفسه دائماً رغبات جديدة فى حاجة هى الأخرى إلى إشباع ، وحيث أن موارد الفرد محدودة دائماً ولا يمكن أن تكفى لإشباع كل ما فى نفس الإنسان من رغبات. فإنه يكون مطالباً بأن يضع لنفسه " سلماً للتفضيل " بحيث يمكن معه توجيه موارده المحدودة نحو إشباع رغباته الملحة التى تحتل أعلى مكان فى سلم تفضيله.

كذلك الحال بالنسبة للجماعة. مواردها هى الأخرى محدودة إذا قيست بحاجات أفرادها المتعددة مما يدعوها بالضرورة إلى تكوين" سلم جماعى للتفضيل" ترتب فيه الحاجات حسب أولويتها. ثم توجه مواردها النادرة بحيث تؤدى إلى إشباع الحاجات الملحة التى تحتل أعلى مكان فى سلم تفضيلها أيضا.

ب - الاختيار : Selection

عرفنا أنه توجد للأفراد فى مجموعهم رغبات عديدة فى حاجة ملحة إلى الإشباع. وهذه الرغبات تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة. فهى تتضارب مع بعضها البعض بحيث تجعل الإنسان دائما تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أيها يقوم بإشباعه. وأيها يضحى به ويتخلى عن إشباعه.

ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية فى موجزها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

وعليه تثور أمامنا مشكلة ونحن بصدد توزيع الموارد المحدوده على الرغبات المتعددة المتنافسة ، او بمعنى اخر يكون من الضرورى ان نختار ونفاضل بين رغباتنا المتعددة. فليست الرغبات الإنسانية كلها على نفس الدرجه من الأهمية، ومن ثم ينبغى علينا الاختيار ، اى الرغبات نشبع وايها نضحى به ولا نشبعه [1].

فالفرد الذى يجد ان موارده محدودة ولا يمكن أن تكفى إشباع كل رغباته يجد نفسه مضطراً لأن يسلك احد طريقين. فهو إما ان يتمكن - بطريقة ما - من زيادة موارده ، وإما أن يتخلى عن بعض رغباته ويضحى بها. فاذا استطاع ان يسلك الطريق الأول ، فسيتمكن بطبيعة الحال من إشباع قدر من رغباته أكبر من ذى قبل. غير أنه مهما كان التوسع فى موارد هذا الفرد. فلابد من أنه سيعجز عن أن يشبع كل ما تهفو إليه نفسه من رغبات. إذ كلما أشبع بعضاً منها ، تولدت فى نفسه رغبات أخرى جديدة فى حاجة ملحة إلى الإشباع أيضاً. وعندئذ لا يكون أمام هذا الفرد من سبيل إلا التنازل عن رغباته فى سبيل إشباع الآخر الذى قد يكون أكثر إلحاحاً. أى أن الفرد سيواجه دائماً بمشكلة الاختيار بين رغباته المتعددة وموارده المحدودة وسيحاول دائماً أن يختار تلك الرغبات التى تحتل أعلى مكان فى سلم تفضيله.

وكما أن الفرد يواجه دائما بمشكلة الاختيار ، فإن الجماعة أيضاً تواجه بنفس المشكلة اذ تدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو اشباع بعض الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات اخرى.

أى أن الجماعة مطالبة دائماً بأن تقتصد فى استخدام مواردها المحدودة وان تتجنب اى ضياع فيها.

ولذلك نجد أن الجماعات المتقدمة تراعى فى استخدامها لمواردها هذا المبدأ حيث تختار وتنتقى طريقة الاستخدام المثلى التى تؤدى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لأفراد الجماعة ، وذلك بالمقارنة بالطرق الأخرى البديلة ، ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد ، والمفاضلة

---

[1] راجع الفصل الثانى من كتاب Stonier & Hague A textbook of Economic Theory London 1953 P 43

على اساس نسبه العائد الى الموارد المستخدمه . و اختيار الطريقة المثلى التى تعطى اكبر اشباع ممكن باقل قدر ممكن من الموارد .

جـ - التضحية Sacrifice

عرفنا أن المشكلة الاقتصادية هى فى جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة الموجودة تحت تصرف الجماعة فالموارد الاقتصادية بطبيعتها ذات استعمالات بديلة مختلفة فلكل مورد من الموارد منافع عدة. فالأرض مثلاً ممكن زراعتها بحاصلات زراعية مختلفة ، ومن الممكن استخدامها للبناء ، أو غير ذلك من المنافع.

فإذا استخدمناها كأرض للبناء. فإن ذلك سيكون على حساب زراعتها قمحاً أو قطناً أو غيرها من المحاصيل ، وإذا استخدمناها لإنتاج المزيد من القمح مثلاً فإن ذلك سيكون على حساب النقص فى إنتاج القطن وهكذا.

وعليه فإذا وجهنا أى مورد نادر لاستعمال معين ، فلا بد أننا نضحى فى سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد.

ونخلص من ذلك ان تخفيض الموارد النادرة إشباع حاجة معينة ، إنما يتضمن فى حد ذاته التضحية بإشباع حاجة اخرى.

ولعل هذا يفسر الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية. فقد تنشىء الجماعة مصنعاً كبيراً لإنتاج الثلاجات الكهربائية مثلاً. وقد يكون هذا العمل رائعاً من الوجهة الهندسية ، ومع ذلك فقد لا تنهض أية مبررات لبناء هذا المصنع من الناحية والاقتصادية ، لا لشىء إلا لأن الجماعة تستشعر رغبات أخرى أهم وأكثر إلحاحاً كان ينبغى إشباعها قبل تخصيص بعض هذه الموارد لإنتاج الثلاجات الكهربائية.

وجملة القول أن صفة التضحية هى خاصة مميزة للمشكلة الاقتصادية وهى تأتى لتعدد الحاجات الإنسانية تعدداً يحول دون إشباعها كلها نظراً لأن الوسائل اللازمة لإشباعها محدودة.

وعليه لن يكون هناك سبيل لحل هذه المشكلة إلا بالتضحية ببعض الرغبات الأقل أهمية فى سبيل إشباع الرغبات الأخرى التى تكون أكثر أهمية.